# الشمول المالي الرقمي كآلية لاحتواء اقتصاد الظل في الجزائر في ظل تحديات العتبة الرقمية – دراسة ميدانية تحليلية –

# Digital Financial Inclusion as a Mechanism for Containing the Shadow Economy in Algeria under Digital Threshold Challenges: An Analytical Field Study

**يخلف عبد الله**

جامعة مستغانم (الجزائر)، مخبر DYNAMEX، abdellah.yekhlef@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2026/03/31 تاريخ القبول: 2026/04/26 تاريخ النشر: 2026/06/03

**Abstract:**

This study analyzes the state of digital financial inclusion in Algeria amid rapid global digital transformation. The government has introduced structural reforms, including the 2023 Money and Credit Law and the expansion of electronic payments, to promote a modern digital economy. Despite these efforts, a paradox persists, as improved digitalization coincides with the dominance of cash outside formal channels.

The study adopts a multidimensional analytical approach to examine the determinants of digital financial inclusion and its effects on liquidity behavior and the informal economy. The results indicate that digital financial inclusion remains limited due to ongoing structural and institutional barriers. These constraints hinder a meaningful structural shift in the behavior of economic agents.

**Keywords:**Digital Financial Inclusion, Shadow Economy, Digital Transformation, Algeria.

**Jel Classification Codes:** E26 ،E42 ،G20 ،O17 ،O33

**ملخص:**

تتناول هذه الدراسة واقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، حيث باشرت الدولة إصلاحات هيكلية تمثلت في إصدار قانون النقد والقرض الجزائري 2023 وتعميم وسائل الدفع الإلكتروني، بهدف الانتقال نحو اقتصاد رقمي حديث، غير أن هذا المسار يواجه مفارقة واضحة، إذ يتزامن تحسن مؤشرات الرقمنة مع استمرار هيمنة السيولة النقدية خارج القنوات الرسمية، تعتمد الدراسة مقاربة تحليلية متعددة الأبعاد لفحص محددات تبني الشمول المالي الرقمي وتأثيره على سلوكيات السيولة والاقتصاد غير الرسمي، وتُظهر النتائج أن مستوى الشمول المالي الرقمي لا يزال محدودا، بسبب استمرار العوائق البنيوية والمؤسساتية، مما يعيق تحقيق تحول هيكلي في سلوك الفاعلين الاقتصاديين.

**كلمات مفتاحية:** الشمول المالي الرقمي، اقتصاد الظل، التحول الرقمي، الجزائر.

**تصنيفات JEL** : E26، E42، G20، O17، O33

**المؤلف المرسل:** يخلف عبدالله، **جامعة مستغانم ، مخبر** DYNAMEX ، **الإيميل:** abdellah.yekhlef@univ-mosta.dz

## 1. مقدمة:

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي نحو الرقمنة، أصبحت النظم المالية الرقمية أحد المرتكزات الأساسية لتعزيز الكفاءة الاقتصادية، تحسين الشفافية، وتوسيع قاعدة الشمول المالي، وفي هذا السياق، تبنّت الجزائر خلال السنوات الأخيرة توجها استراتيجيا نحو الرقمنة الشاملة، من خلال إصلاحات هيكلية مست القطاع المالي والنقدي، بهدف الانتقال التدريجي من اقتصاد نقدي تقليدي إلى اقتصاد رقمي حديث.

ويُعد صدور قانون النقد والقرض الجزائري 2023 أحد أبرز ملامح هذا التحول، حيث جاء ليواكب التطورات التكنولوجية في المجال المالي، من خلال تعزيز الإطار القانوني للخدمات البنكية الرقمية، وتوسيع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، إضافة إلى دعم الابتكار المالي وتسهيل ولوج الأفراد والمؤسسات إلى الخدمات المصرفية الحديثة، كما أولت السلطات العمومية اهتماما متزايدا بتعميم وسائل الدفع الإلكتروني، مثل البطاقات البنكية (CIB) وتطبيقات الدفع عبر الهاتف النقال، في محاولة للحد من هيمنة السيولة النقدية خارج القنوات الرسمية. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2023)

ويتكامل هذا التوجه مع أهداف خطة الإنعاش الاقتصادي 2020-2030 في الجزائر، التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني، تحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الحوكمة الاقتصادية من خلال الرقمنة، إذ تمثل أحد المحاور الأساسية في هذه الخطة، باعتبارها أداة فعالة لتحديث الإدارة، تقليص الاقتصاد غير الرسمي، وتحفيز الاستثمار، خاصة في ظل التحديات التي فرضتها التقلبات الاقتصادية وانخفاض عائدات المحروقات. (بن عدة و لكحل م، 2022)

وعلى الرغم من هذه الجهود، لا يزال واقع تبني الشمول المالي الرقمي في الجزائر يواجه عدة تحديات، تتعلق بالبنية التحتية الرقمية، مستوى الثقة في الأنظمة المالية، وكذا العوامل التنظيمية والضريبية التي قد تحد من انتشار وسائل الدفع الإلكتروني، وهو ما يطرح إشكالية جوهرية حول مدى قدرة هذه الإصلاحات على إحداث تحول فعلي في سلوك الفاعلين الاقتصاديين، والانتقال من الاعتماد على النقد إلى الاستخدام الواسع للأدوات الرقمية. (يلولي و قراري، 2023)

ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل واقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر، واستكشاف محددات تبنيه، مع التركيز على دوره في التأثير على سلوكيات السيولة والحد من مظاهر الاقتصاد غير الرسمي، في إطار مقاربة تحليلية تجمع بين الأبعاد التقنية والمؤسساتية والسلوكية.

**إشكالية الدراسة:** وبناء على كل ما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية:

**إلى أي مدى يساهم الشمول المالي الرقمي، من خلال أبعاده (سهولة الاستخدام، الثقة، وجودة الخدمات)، في التأثير على سلوكيات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؟**

**فرضيات الدراسة:**

توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الاستخدام الفعلي للخدمات المالية الرقمية وميل الفاعلين الاقتصاديين في الجزائر إلى ممارسة أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.

**أهمية الدراسة:** تستمد هذه الدراسة أهميتها من ارتباطها بأهداف الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، حيث تسعى إلى دعم التحول الرقمي كرافعة لتعزيز السيادة المالية وتحقيق التوازنات الكلية، وتتمثل قيمتها في معالجة إشكالية الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي من خلال اقتراح آليات قائمة على التقنيات المالية لاستقطاب السيولة نحو القنوات الرسمية، بما يساهم في تنشيط الاستثمار وتوسيع الوعاء الضريبي عبر تعزيز الشفافية وقابلية التتبع، كما تبرز أهميتها في تحسين مناخ الاستثمار عبر تقليص التكاليف المعاملاتية والبيروقراطية، مع تقديم تحليل للعوائق السلوكية واقتراح مسارات عملية لتجاوز العتبة الرقمية في البيئة الاقتصادية الجزائرية.

**أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى تقييم واقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر عبر تحليل مستوى استخدام وسائل الدفع الإلكتروني ومحدداته، خاصة سهولة الاستخدام والثقة وجودة الخدمات، كما تبحث في معوقات العتبة الرقمية والعوامل التي تعيق الانتقال نحو الاقتصاد الرسمي، وتُقيّم أثر الشمول المالي الرقمي على الحد من الاقتصاد غير الرسمي، مع اختبار الفروق حسب الخصائص الديموغرافية والمهنية، وصولا إلى تقديم توصيات لدعم الإدماج المالي وتوسيع الوعاء الضريبي.

**منهجية الدراسة:** تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي لفحص الشمول المالي الرقمي واقتصاد الظل في الجزائر، من خلال تحليل نظري واختبار ميداني باستخدام استبيان وفق مقياس ليكرت الخماسي خلال الفترة 2024–2025، على عينة من الفاعلين الاقتصاديين، شملت الأداة أبعاد الشمول المالي الرقمي (السهولة، الثقة، الجودة) وتأثيرها على سلوكيات الاقتصاد غير الرسمي، مع إدراج المتغيرات الديموغرافية، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج **SPSS** عبر اختبارات الثبات، الارتباط، والانحدار، إضافة إلى **ANOVA** و**T-test** لضمان دقة النتائج.

## 2. الإطار النظري للمصطلحات الأساسية في الدراسة

**1.2 مفهوم اقتصاد الظل واليات قياسه:** يُعدّ مفهوم اقتصاد الظل من أكثر المفاهيم الاقتصادية إثارة للجدل المصطلحي، إذ تتعدد التسميات المستخدمة في الأدبيات للإحالة إلى ظاهرة متقاربة لكنها ليست متطابقة، فنجد في الأدبيات الإنجليزية مصطلحات من قبيل Shadow Economy و Informal Economy وUnderground Economy وHidden Economy وParallel Economy، في حين تستخدم الأدبيات العربية مصطلحات الاقتصاد الموازي والاقتصاد الخفي والاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد غير المشروع، وهذا التعدد ليس مجرد اختلاف لفظي بل يعكس تباينا في زوايا التناول والمحتوى المقصود.

ويعرف Schneider & Enste اقتصاد الظل بأنه مجموع الأنشطة الاقتصادية التي تُسهم في الناتج المحلي الإجمالي المحسوب أو المقدّر، لكنها تظل بعيدة عن رقابة الدولة وتسجيلها الرسمي، ويُركز هذا التعريف على معيار الإفلات من الرقابة لا على معيار المشروعية (Schneider & Enste, 2000)، كما يميّز Feige بين أربعة أنواع من الاقتصاد غير الرسمي وفق طبيعة القاعدة المتجاوزة[**]، وهذا ما يوضحه الجدول التالي : (Feige, 1990)

**الجدول رقم (1): أنواع الاقتصاد غير الرسمي وفق طبيعة القاعدة المتجاوزة**

| النوع | القاعدة المتجاوزة | مثال |
|---|---|---|
| **غير قانوني** | القانون الجنائي | الاتجار بالمخدرات |
| **غير رسمي** | قواعد العمل و الضمان الاجتماعي | العمالة الغير مصرح بها |
| **غير مسجل** | القواعد الضريبية | التهرب الضريبي |
| **غير الرسمي المنزلي** | -- | الإنتاج المنزلي للاستهلاك الذاتي |

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على (Feige, 1990)

وحسب Medina & Schneider، يُحدّد اقتصاد الظل بوصفه مجموع الأنشطة الاقتصادية المضيفة للقيمة التي تكون في الأصل قانونية لكنها تخفى عمدا عن السلطات العامة بهدف تجنّب دفع الضرائب أو الاشتراكات الاجتماعية أو استيفاء معايير العمل أو الامتثال للإجراءات الإدارية، وهذا التعريف يستبعد صراحة الأنشطة الإجرامية والمنزلية غير المدفوعة. (Medina & Schneider, 2018)

**2.2 خصوصية المفهوم في الدول النامية:** أما في الدول النامية عموما والجزائر خصوصا، يتجاوز اقتصاد الظل مجرد التهرب الضريبي ليعكس استجابة بنيوية لبيئة اقتصادية وتنظيمية معقّدة، فارتفاع تكاليف الاندماج في الاقتصاد الرسمي، مثل البيروقراطية والضغط الضريبي وضعف الثقة في الجهاز المصرفي، يدفع

الفاعلين الاقتصاديين إلى اللجوء للاقتصاد غير الرسمي كخيار عقلاني وليس مجرد سلوك تهرّبي. وهذا ما يفسّر ارتفاع تقديرات اقتصاد الظل في الجزائر خلال الفترة المدروسة، إذ تتقارب تقديرات كل من Medina & Schneider (2018)التي تتراوح بين 28% و34% من الناتج المحلي الإجمالي، مع تقديرات Elgin et al. (2021) التي تتراوح بين 26% و32% من الناتج المحلي الإجمالي وفق منهجية DGE، وعلى الرغم من التباين المنهجي بين النموذجين، فإن هذا التقارب في النتائج يعزز مصداقية التقديرات ويؤكد عمق الظاهرة وتجذّرها البنيوي في الاقتصاد الجزائري، بعيدا عن كونها مجرد تهرّب ضريبي هامشي. (Elgin, Kose, Ohnsorge, & Yu, 2021)

كما تتباين أسباب تنامي ظاهرة اقتصاد الظل من دولة إلى أخرى بحسب الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد، وفي حالة الجزائر، يمكن تحديد العوامل الرئيسية المساهمة في توسع هذه الظاهرة على النحو التالي: (عمالو و مداحي، 2024)

– ارتفاع معدلات البطالة والتضخم، إلى جانب ضعف المستوى المعيشي وانخفاض الدخل الفردي، ما يدفع الأفراد إلى الانخراط في أنشطة غير رسمية لتأمين مصدر دخل إضافي؛

– تهرب بعض أرباب العمل من الالتزامات الضريبية والاجتماعية، مما يوسع نطاق الاقتصاد غير الرسمي؛

– ضعف الرقابة والرقابة التنظيمية من قبل السلطات الحكومية على الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية؛

– تحويل الأموال من الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد غير الرسمي، بما في ذلك عمليات غسيل الأموال؛

– انتشار الفساد الإداري والمالي، وغياب آليات الحكم الرشيد، مما يعزز من اتساع دائرة اقتصاد الظل.

**3.2.آليات قياس اقتصاد الظل:** يشكّل قياس اقتصاد الظل تحديا منهجيا جوهريا بطبيعته، إذ إن الظاهرة المراد قياسها تقوم أصلا على الإخفاء والتهرب من الرصد الرسمي، ومن هنا نشأت في الأدبيات الاقتصادية مناهج متعددة ومتباينة، كل منها يرتكز على منطق مختلف ويستلزم بيانات مختلفة، وينتج عنه تقديرات لا تتطابق بالضرورة مع غيرها. وتنقسم هذه المناهج إلى ثلاث عائلات كبرى: المناهج المباشرة، والمناهج غير المباشرة، ومناهج النمذجة الهيكلية : (Dell'Anno, 2023)

**أولاً: المناهج المباشرة:** تقوم على جمع البيانات مباشرة من الفاعلين الاقتصاديين عبر أدوات ميدانية.

أ. **المسوحات والاستبيانات:** تعتمد على استجواب الأفراد والمؤسسات عن طبيعة نشاطهم الاقتصادي غير المصرَّح به، وعلى الرغم من أنها تُتيح بيانات مباشرة وتفصيلية على مستوى القطاعات، إلا

أنها تعاني من إشكالية جوهرية تتمثل في أن المستجيبين نادرا ما يُفصحون عن نشاط يُعرّضهم للمساءلة القانونية، مما يجعل نتائجها عرضة لتحيّز الإفصاح (Disclosure Bias).

ب. **تقارير مصلحة الضرائب:** تستند إلى الفجوة بين الدخل المصرّح به والدخل المقدّر من مصادر أخرى، وهي مفيدة لكنها مقيّدة بجودة الإدارة الضريبية ومدى شموليتها، وهو ما يجعلها محدودة القيمة في السياقات التي تعاني أصلا من ضعف الامتثال الضريبي كالجزائر.

**ثانياً: المناهج غير المباشرة:** تستدل على حجم اقتصاد الظل من خلال آثاره المرصودة في متغيرات اقتصادية كلية قابلة للقياس، بدلا من قياسه مباشرة.(Schneider & Enste, 2000)

أ. **منهج الطلب على النقد** (Currency Demand Approach) **:** تتم معاملات اقتصاد الظل حصرا بالنقد تجنّبا لأي أثر رقمي قابل للتتبع، ومن ثَمّ فإن أي زيادة في الطلب على النقد تفوق ما تُفسّره المتغيرات الرسمية (الدخل، أسعار الفائدة، التضخم) تعزى إلى النشاط غير الرسمي.

ولقد صاغ Tanzi المعادلة الأساسية لهذه الطريقة كمايلي : (Tanzi, 1983)

$$LN(C/m2) = A_0 + A_1 LN(T) + A_2 LN(Ws/Ni) + A_3 LN(r) + A_4 LN(Y) + \epsilon$$

حيث تمثل $(C/m2)$ نسبة النقد المتداول إلى الكتلة النقدية، و$(\boldsymbol{T})$ العبء الضريبي، و $(W_s/N_i)$ نسبة الأجور في الدخل القومي، و $(r)$ معدل الفائدة على الودائع لأجل، و$(Y)$ نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، و$(\varepsilon)$ حد الخطأ، وتقوم هذه المعادلة على فرضيتين جوهريتين: أولاهما أن النشاط غير الرسمي هو نتيجة مباشرة لارتفاع العبء الضريبي، وثانيهما أن النقد هو الوسيلة الرئيسية لإتمام المعاملات غير الرسمية وتخزين الثروة **(Tanzi، 1983)**، كما يعتبر هذا المنهج هو الأساس النظري الذي يربط النقد خارج البنوك باقتصاد الظل.

ب. **منهج المدخلات الكهربائية** (Electricity Consumption Approach) :طوّره Kaufmann & Kaliberda (1996) انطلاقا من فرضية أن الكهرباء هي المدخل الوحيد الذي يصعب إخفاؤه في أي نشاط اقتصادي، رسميا كان أم غير رسمي، ومن ثَمّ فإن الفجوة بين نمو استهلاك الكهرباء ونمو الناتج المحلي الرسمي تعكس نمو الاقتصاد غير الرسمي : (Kaufmann & Kaliberda, 1996)

**نمو اقتصاد الظل ≈ نمو استهلاك الكهرباء − نمو GDP الرسمي**

ورغم بساطته وتوفر بياناته، يعاني هذا المنهج من ضعف تصوري واضح، إذ لا تستخدم جميع الأنشطة غير الرسمية الكهرباء بنفس الكثافة، كما أن كفاءة استهلاك الطاقة تتغير عبر الزمن مما يُشوّه التقديرات.

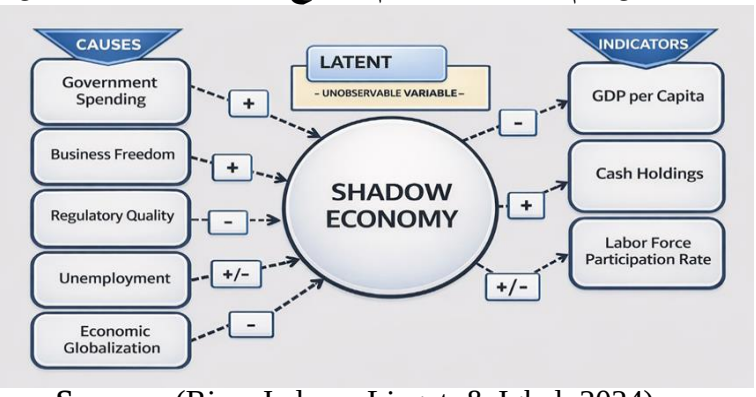
ج. **منهج الفجوة في سوق العمل** (Labour Market Approach) :يعود أصل هذا المنهج إلى دراسات كونتيني (1981) الذي ركز على تتبع الانحرافات في معدلات المشاركة في قوة العمل كأداة لتقدير حجم النشاط الخفي **(**CONTINI, 1981**)**، ويقيس الفجوة بين معدل المشاركة في سوق العمل الرسمي ومعدل المشاركة الكلي المقدّر، والمنطق أن الأفراد الغائبين عن سجلات العمل الرسمية لكنهم يعملون فعليا يشكّلون قوة العمل في اقتصاد الظل، ويلائم هذا المنهج الدول التي تتوفر فيها مسوحات قوة العمل لكنه لا يقدّر حجم الناتج المولّد بل حجم العمالة فقط.(Schneider & Enste, 2000)

د. **منهج الفجوة الضريبية** (Tax Gap Approach) :يقيس الفرق بين الإيرادات الضريبية النظرية (ما ينبغي تحصيله لو أُعلن عن كل الدخل) والإيرادات الفعلية المحصّلة، وكلما اتسعت الفجوة كلما دل ذلك على اتساع النشاط غير المصرّح به، ويعتمد على دقة التشريع الضريبي وكفاءة الإدارة الجبائية. (Frey & Weck, 1983)

**ثالثاً: مناهج النمذجة الهيكلية:** تمثّل هذه المناهج الجيل الأحدث والأكثر تطورا في القياس، وتجمع بين المنطق الاقتصادي والأدوات الإحصائية المتقدمة.

أ. **نموذج المؤشرات المتعددة والأسباب المتعددة MIMIC (Multiple Indicators Multiple Causes)**: يفترض هذا المنهج أن اقتصاد الظل متغير كامن (Latent Variable) لا يُقاس مباشرة، ولكن يمكن الاستدلال عليه من خلال مجموعتين من المتغيرات الملحوظة: المتغيرات المسبِّبة (Causes) التي تدفع نحو نشوء اقتصاد الظل، والمتغيرات الدالة (Indicators) التي تعكس آثاره (Asllani, Schneider, & Dell'Anno, 2026)

**الشكل رقم (1): الإطار العام لنموذج MIMIC لاقتصاد الظل**




**Source**: (Riaz, Jadoon, Liaqat, & Iqbal, 2024)

يُظهر النموذج اقتصاد الظل كمتغير كامن (Latent) يتأثر بمجموعة من الأسباب (مثل البطالة والقيود التنظيمية) التي تدفع الأفراد نحو العمل غير الرسمي، وينتج عنه مؤشرات قابلة للقياس (مثل زيادة الطلب على النقد وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي)، تعكس الإشارات (+) أو (−) طبيعة العلاقة الطردية أو العكسية؛ فمثلا، تزيد البطالة من حجم اقتصاد الظل، بينما يؤدي توسعه إلى زيادة حيازة النقد (Cash Holdings) للتهرب من التوثيق الرقمي.

ويقوم نموذج MIMIC على أساس المعادلتين الهيكليتين التاليتين:

- معادلة المتغيرات المسبِّبة: $\eta = \gamma' x + \zeta$
- معادلة المتغيرات الدالة: $y = \lambda \eta + \varepsilon$

حيث $\eta$ هو المتغير الكامن (اقتصاد الظل)، وx متجه المتغيرات المسبِّبة، وy متجه المتغيرات الدالة (Buehn & Schneider, 2008) .

يُنتج نموذج MIMIC تقديرات نسبية لا مطلقة، ويستلزم معايرة بمرجع خارجي (عادة منهج الطلب على النقد) لتحويلها إلى أرقام مئوية من GDP، وعلى هذا المبدأ استند Medina & Schneider في بناء قاعدة بياناتهم. (Medina & Schneider, 2018)

ب. **نموذج التوازن العام الديناميكي** (DGE — Dynamic General Equilibrium)**:** طوّره Elgin & Oztunali (2012) كبديل هيكلي لـ MIMIC، يدمج قطاعا رسميا وآخر غير رسمي في نموذج توازن عام ويُقدّر حجم القطاع غير الرسمي الذي يجعل النموذج يتوافق مع البيانات الكلية الملحوظة. (Elgin, Kose, Ohnsorge, & Yu, 2021)

**4.2 مفهوم الشمول المالي الرقمي:** لم يظهر مفهوم الشمول المالي بشكله المنضبط في الأدبيات الاقتصادية إلا في مطلع الألفية الثالثة، وإن كانت جذوره النظرية تمتد إلى نقاشات السبعينيات حول التمويل الأصغر ودور المؤسسات المالية في التنمية، وقد شكّلت أعمال يونس (1983) حول بنك غرامين في بنغلاديش نقطة تحوّل فكرية أرست فكرة أن الوصول إلى الخدمات المالية حق تنموي لا امتياز حصري (Yunus, 1999)، ثم جاءت أزمة 2008 المالية لتُعجّل باهتمام المؤسسات الدولية بالشمول المالي بوصفه ركيزة للاستقرار والنمو الشامل.

ويُعرف البنك الدولي الشمول المالي بأنه إمكانية وصول الأفراد والمؤسسات إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وميسورة التكلفة تلبّي احتياجاتهم، من معاملات ومدفوعات وادخار وائتمان وتأمين، وتُقدَّم بطريقة مسؤولة ومستدامة. (مجموعة البنك الدولي ، 2022)، ولا يُمثّل الشمول المالي الرقمي مجرد نسخة

إلكترونية من الشمول المالي التقليدي، بل يُجسّد تحولا نوعيا في طبيعة تقديم الخدمات المالية وآليات الوصول إليها، ويكمن الفارق الجوهري في أن الشمول التقليدي يرتكز على البنية المادية (الفروع، الصرافات)، في حين يرتكز الشمول الرقمي على البنية التقنية (الهاتف الذكي، الإنترنت، منصات الدفع) التي تتجاوز العوائق الجغرافية والمؤسسية التقليدية.

كما يُعرف البنك الدولي الشمول المالي الرقمي بأنه الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان المحرومين عبر القنوات الرقمية، بما يخفّض تكاليف تقديم الخدمات ويتيح التوسع في نطاق الوصول. (نوريس و سينجر، 2025)، وعرفت مجموعة العشرين G20 في وثيقة High Level Principles for Digital Financial Inclusion، الشمول المالي الرقمي بأنه يُشير إلى توظيف الخدمات المالية الرقمية لتعزيز الشمول المالي، من خلال نشر الوسائل الرقمية للوصول إلى الفئات المستبعدة ماليا وغير المخدومة بطيف من الخدمات المالية الرسمية الملائمة لاحتياجاتهم، وتقدَّم بصورة مسؤولة وبتكلفة معقولة للعملاء ومستدامة للمزودين. ([GPFI], 2016)

لهذا يمكن أن نقول أن الشمول المالي الرقمي يقصد به مجموع الأدوات والمنصات الرقمية التي تتيح للأفراد والمؤسسات إجراء معاملاتهم المالية خارج إطار التداول النقدي المادي، وتشمل تحديدا بطاقات الدفع الالكتروني، المحافظ الرقمية، الدفع عبر الهاتف المحمول، الانترنيت البنكي ومنصات التقنية المالية FinTech.

– **الشمول المالي الرقمي كقناة لتعقب الأثر المالي** Financial traceability: تجسّد قابلية التتبع المالي الآلية التي تتيحها أنظمة الدفع والفوترة الرقمية، إذ تولّد كل معاملة إلكترونية أثرا بيانيا موثَّقا يُنقل آليا بين الفاعلين الاقتصاديين والسلطات الضريبية، مما يقلّص الفجوة المعلوماتية التي يستند إليها النشاط غير الرسمي ويرفع التكلفة المتوقعة للتهرب الضريبي وبخلاف المعاملات النقدية التي تُبقي النشاط الاقتصادي خارج نطاق الرقابة الرسمية، تمكّن المعاملات الرقمية السلطات من مقارنة النشاط الفعلي بالتصريحات الجبائية في الوقت الفعلي، وهو ما يجعل الشمول المالي الرقمي أداة محورية لإدماج الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة الرسمية. (Bellon & et autre, 2022)، ويُعدّ الشمول المالي الرقمي باستخدام الذكاء الاصطناعي الأداة الأساسية لتحقيق ذلك، إذ تترك المعاملات الإلكترونية أثراً موثّقا، خلافاً للنقد الذي يصعب تتبعه، كما تعزز التقنيات الرقمية الشفافية وتقلل من الأخطاء والفساد. (شوشان، 2025)

كما أن المصرفية المفتوحة، والتي تُعتبر نظاما يتيح مشاركة البيانات المالية للعملاء بين المؤسسات المالية عبر منصات آمنة وواجهات برمجة التطبيقات بعد موافقتهم، تساهم في تعزيز الشمول المالي من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وتخفيض تكلفتها وتحسين جودتها. فتبني الصيرفة المفتوحة يدعم الابتكار المالي الرقمي ويزيد من كفاءة القطاع المصرفي، مع بروز أمن البيانات كأهم تحدٍ أمام انتشارها (بن سالم و العجاج، 2024). وعلى المستوى الكلي، يعزز التحول الرقمي في المالية العامة الشفافية وتحسين تخصيص الموارد والحد من الفساد، وعليه، فإن توسيع الشمول المالي الرقمي يمثل مدخلا استراتيجيا لتعزيز التتبع المالي والحد من الاقتصاد غير الرسمي.

**3. عرض الدراسات السابقة:**

– **دراسة سعيد وزمولي** أشارت إلى أن الخدمات المالية الرقمية والتكنولوجيا المالية تساهمان بشكل إيجابي في تعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر، حيث أظهرت النتائج وجود مستوى مرتفع من إدراك الأفراد لمفاهيم الرقمنة المالية، مع انتشار نسبي لاستخدام هذه الخدمات، غير أن الدراسة اقتصرت على التحليل الوصفي، دون التعمق في اختبار العلاقات السببية أو التفسيرية. (سعيد و وزمولي، 2024)

– **دراسة طيبي وتونسي** فقد ركزت على متطلبات تعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر، خاصة خلال جائحة كورونا، وتوصلت إلى أن مستوى الشمول لا يزال ضعيفا رغم الجهود التنظيمية، كما أبرزت أهمية العوامل المؤسسية والتقنية، مثل البنية التحتية والبيئة التنظيمية، في دعم هذا التوجه. (الطيبي و تونسي، 2023)

– **دراسة قوري** حيث تناولت تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستخدام نموذج MIMIC، وخلصت إلى أن هذا القطاع يشكل نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي، مع تحديد مجموعة من العوامل الاقتصادية الكلية المحركة له، مثل عجز الموازنة والتوسع في الكتلة النقدية خارج النظام المصرفي. (قوري، 2018)

**1.3. الفجوة البحثية:** رغم أهمية الدراسات السابقة، إلا أنها تكشف عن عدة فجوات منها:

– التركيز على الجوانب المؤسسية والتقنية، مقابل إهمال المحددات السلوكية للفاعلين الاقتصاديين، خاصة المرتبطة بالتهرب من الرقابة الجبائية؛

– عدم تحيين الدراسات القياسية للاقتصاد الموازي وتأثيرات الرقمنة والتحولات بعد جائحة كورونا؛

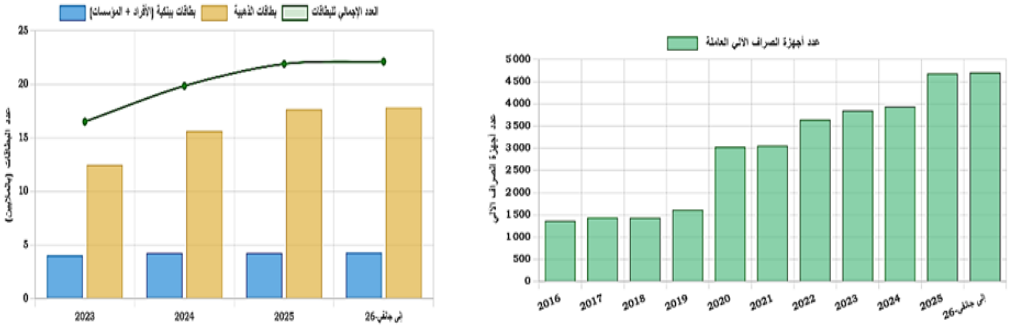
– تركيز معظم الدراسات على الشمول المالي التقليدي، مع محدودية الاهتمام بالشمول المالي الرقمي وأدواته الحديثة.

وعليه، تسعى الدراسة الحالية إلى معالجة هذه الفجوات من خلال تبني مقاربة تحليلية تجمع بين البعد السلوكي والقياسي، مع التركيز على دور الرقمنة في التأثير على سلوك الفاعلين الاقتصاديين وعلاقتهم بالاقتصاد غير الرسمي.

## 4. واقع الشمول المالي الرقمي واقتصاد الظل في الجزائر

**1.4 تحليل تطور مؤشرات الرقمنة المالية في الجزائر:** شهدت الجزائر قفزة نوعية في البنية التحتية الرقمية، لكنها لا تزال تواجه تحديات في الاستخدام الفعلي، حيث تجاوز عدد البطاقات النقدية المتداولة (الذهبية وCIB) عتبة 15 مليون بطاقة. **(GIE Monétique, 2026)**، كما شهدت الجزائر توسع شبكة أجهزة الصراف الآلي**(GAB)** لتصل إلى أكثر من 3700 جهاز، مع نمو في عدد محطات الدفع الإلكتروني (TPE) التي تجاوزت 50 ألف محطة، رغم أن نسبة كبيرة منها تظل غير مستغلة بانتظام من قبل التجار(GIE Monétique, 2026) ، انظر الشكل رقم 02. ولا يزال واقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر يعاني من أزمة ثقة واستخدام أكثر من كونه أزمة توفر تقني، فالمجتمع يمتلك الأدوات (بطاقات، هواتف، تطبيقات) لكنه لا يزال مرتبطا بالسيولة النقدية لأسباب تتعلق بالنمط الاستهلاكي والخوف من التعقيدات الإدارية والمالية. (الطيبي و تونسي، 2023)

**الشكل رقم (2): تطور عدد أجهزة الصراف الآلي (يمين) وتطور عدد البطاقات المتداولة(يسار) في الجزائر**

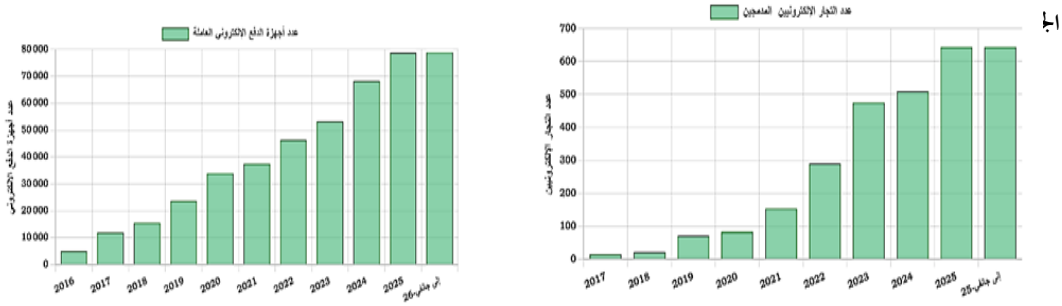



**المصدر**: تجمع النقد الآلي، https://giemonetique.dz/ar/cartes/، تاريخ الاطلاع 2026/03/05

يُظهر الشكل رقم 2 توسعا ملحوظا في عدد البطاقات البنكية وتزايد أجهزة الصراف الآلي، غير أن هذا التطور يعكس استمرار هيمنة ثقافة سحب السيولة، حيث تُستخدم البطاقة أساسا للحصول على النقد بدل الدفع الإلكتروني، مما يكشف عن فجوة سلوكية بين توفر الأدوات واستخدامها الفعلي.

أما الشكل رقم 3، فيبرز نمو أجهزة الدفع الإلكتروني **(TPE)** وتزايد عدد التجار المدمجين، وهو ما يعكس تحسن البنية التحتية للرقمنة المالية، إلا أن الاستخدام يظل محدودا ومتركزا في القطاعات المنظمة، مما يؤكد استمرار الفجوة بين العرض التقني والتبني الفعلي، ويشير إلى أن بلوغ العتبة الرقمية يتطلب تحفيزات سلوكية وضريبية لتعزيز الانتقال نحو الدفع الرقمي.

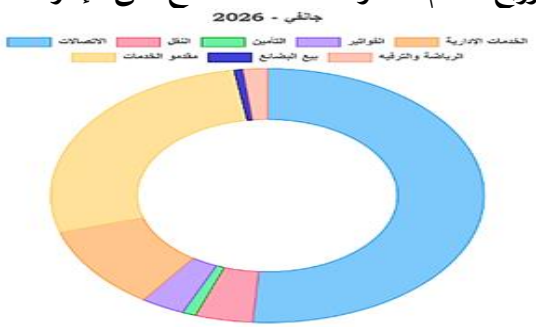
**الشكل رقم (3): تطور عدد التجار الإلكترونيين المدمجين (يمين) وتطور عدد أجهزة الدفع الإلكتروني العاملة (يسار) في الج**




**المصدر**: تجمع النقد الآلي، https://giemonetique.dz/ar/cartes/، تاريخ الاطلاع 2026/03/05

كما يكشف توزيع مدفوعات على الإنترنت، شكل رقم 4، عن تركّز كبير في قطاع الاتصالات (أكثر من 75%)، ما يعكس محدودية انتشار الرقمنة خارج الخدمات الأساسية، مقابل ضعف شديد في قطاع البيع السلعي (أقل من 3%) نتيجة استمرار فجوة الثقة وتفضيل الدفع النقدي، ويؤكد هذا التباين ضرورة تحفيز الدفع الإلكتروني في الأنشطة التجارية لتحقيق شمول مالي فعّال وتقليص هيمنة السيولة.

**الشكل رقم (4): توزيع حجم المدفوعات نشاط الدفع على الإنترنت حسب قطاع النشاط**

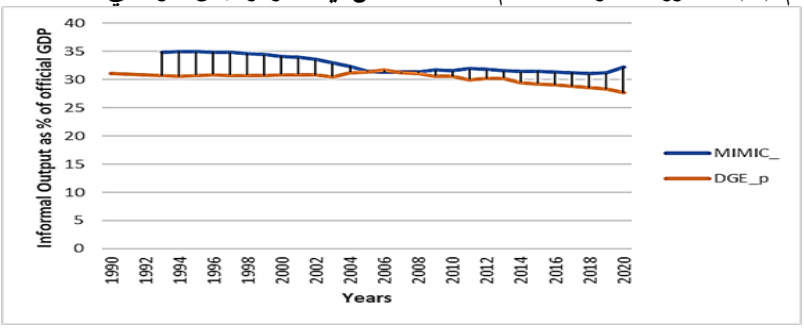



**المصدر**: تجمع النقد الآلي، https://giemonetique.dz/ar/cartes/، تاريخ الاطلاع 2026/03/05

ومن هنا يمكن أن نستنتج أن الجزائر نجحت في الرقمنة التقنية (توفير البطاقات والتطبيقات)، لكنها لا تزال في مرحلة صراع مع الرقمنة السلوكية، فالفجوة بين نشاط السحب ونشاط الدفع هي الدليل القاطع على بقاء الاقتصاد تحت سيطرة النقد.كما أظهرت بعض الدراسات أن العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في دول شمال إفريقيا ليست علاقة ثابتة أو محسومة، فقد ساهمت زيادة فروع البنوك التجارية في تعزيز الاستقرار المالي عبر توسيع الوصول للخدمات المالية، بينما قد يؤدي التوسع غير المنظم في الائتمان والخدمات المالية إلى زيادة المخاطر المالية (قديري و مكيديش، 2022) ، لهذا يتطلب تحقيق التوازن بين توسيع الإدماج المالي والمحافظة على الاستقرار المالي، كما تبرز أهمية توفير بيئة رقمية آمنة وتنظيم فعال للخدمات المالية الرقمية في ظل تحديات العتبة الرقمية.

**2.4 تحليل هيكل اقتصاد الظل في الجزائر:** يُظهر تحليل هيكل اقتصاد الظل في الجزائر، بناء على بيانات نماذج DGE، وMIMIC، استمرارية بنيوية لهذه الظاهرة بنسبة تتركز حول 30.7% من الناتج المحلي الإجمالي وفق أحدث التقديرات (Elgin, Kose, Ohnsorge, & Yu, 2021).

**الشكل رقم (5): تطور تقديرات حجم اقتصاد الظل في الجزائر وفق نموذجي DGE وMIMIC**




**المصدر**: من اعداد الباحث بالاعتماد على Informality Database، (Elgin, et autre. 2021 )
https://thedocs.worldbank.org/en/doc/37511318c092e6fd4ca3c60f0af0bea3-0350012021/related/informal-economy-database.xlsx

يُظهر تحليل بيانات السلاسل الزمنية للجزائر تداخلا في تقديرات حجم النشاط غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تشير نتائج نموذج MIMIC إلى أن اقتصاد الظل في الجزائر استقر عند مستويات مرتفعة بلغت ذروتها بنسبة 34.85% في بدايات التسعينيات، قبل أن تشهد تراجعا تدريجيا طفيفا لتستقر حول 30.7% في الآونة الأخيرة، وفي المقابل، تدعم تقديرات نموذج DGE هذا الاتجاه التنازلي الطفيف، مما يشير إلى وجود هيكل اقتصادي مواز يمثل قرابة ثلث الاقتصاد الرسمي. هذا الثبات

الهيكلي في النماذج يعكس ارتباط اقتصاد الظل في الجزائر بمتغيرات سببية ثابتة مثل العبء الضريبي وكفاءة المؤسسات، والتي تُترجم إلى مؤشرات ملموسة في حجم الطلب على العملة الورقية ومعدلات المشاركة في قوة العمل خارج الإطار الرسمي. (Elgin, Kose, Ohnsorge, & Yu, 2021)

**5. عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية:** تم إجراء دراسة ميدانية تتناول إشكالية الشمول المالي الرقمي وعلاقته بظاهرة اقتصاد الظل في الجزائر، حيث صُمّم الاستبيان الكتروني وفق مقياس ليكرت الخماسي (1 = غير موافق بشدة، 5 = موافق بشدة) حسب الجدول رقم 02 :

**الجدول رقم (2): مقياس الإجابة المعتمد في الدراسة**

| المعنى | التصنيف | الدرجة |
|---|---|---|
| غير موافق بشدة | منخفض جداً | 1.80 – 1.00 |
| غير موافق | منخفض | 2.60 – 1.81 |
| محايد | متوسط | 3.40 – 2.61 |
| موافق | مرتفع | 4.20 – 3.41 |
| موافق بشدة | مرتفع جداً | 5.00 – 4.21 |

**المصدر**: من اعداد الباحث استنادا إلى مقياس ليكرت الخماسي

**1.5. أداة الدراسة:** في إطار جمع البيانات الأولية لهذه الدراسة، تم تصميم الاستبانة الإلكترونية من ثلاثة أجزاء رئيسية:

**الجزء الأول**: يشمل الخصائص الديموغرافية والمهنية (متغيرات التحكم)، حيث تمثلت في المتغيرات التالية:

- الفئة العمرية: [25-35] [36-45] [46-55] [أكثر من 55]
- المستوى التعليمي: ابتدائي، متوسط، ثانوي، جامعي، دراسات عليا؛
- نوع النشاط: تجارة عامة، خدمات، صناعة/إنتاج، مهنة حرة، فلاحة؛
- حجم المؤسسة/النشاط: عامل وحيد، 2-5 عمال، 6-10 عمال، أكثر من 10؛
- سنة الخبرة في النشاط: أقل من 3 سنوات، 3-10 سنوات، أكثر من 10 سنوات؛
- الموقع الجغرافي: حضري (مدينة كبيرة)، شبه حضري، ريفي.

**الجزء الثاني**: ويشمل محاور الدراسة، حيث تمثلت فيما يلي:

- المحور الأول: يقيس واقع تبني الشمول المالي الرقمي (7 فقرات: المتغير المستقل)؛
- المحور الثاني: يقيس محددات العتبة الرقمية والمعوقات (8 فقرات: المتغير الوسيط)؛
- المحور الثالث: يقيس سلوكيات السيولة النقدية والاقتصاد غير الرسمي (7 فقرات: المتغير التابع).

إضافة إلى سؤال مفتوح حول الاجراء الأكثر فعالية لتحفيز التحول نحو رقمنة العمليات المالية اليومية.

**2.5. مجتمع وعينة الدراسة:** تم توزيع الاستبيان الالكتروني على عينة قصدية عشوائية مؤلفة من تجار وأصحاب مؤسسات مصغرة ومهنيين مستقلين ومستهلكين نشطين، وبلغ إجمالي الاستجابات الصالحة للتحليل 112 استجابة دون أي قيم مفقودة.

**3.5. نتائج الدراسة:**

**ثبات أداة الدراسة:** للتحقق من ثبات أداة الدراسة، تم حساب معامل Cronbach's Alpha لقياس درجة الاتساق الداخلي بين فقرات ومحاور أداة القياس، كما هو موضح في الجدول التالي:

**الجدول رقم (3): معامل ثبات أداة القياس**

| المحور | عدد الفقرات | قيمة α | التفسير |
|---|---|---|---|
| **المحور الاول (الشمول الرقمي)** | 7 | 0.697 | جيد |
| **المحور الثاني (محددات العتبة)** | 8 | 0.644 | مقبول |
| **المحور الثالث (سلوكيات السيولة)** | 7 | 0.632 | مقبول |
| **الكلي (الاداة كاملة)** | 22 | 0.681 | جيد |

**المصدر** : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاستبيان و مخرجات SPSS v25

أظهرت نتائج اختبار الثبات بمعامل Cronbach's Alpha أن أداة الدراسة تتمتع باتساق داخلي مقبول، حيث بلغ المعامل الكلي 0.681، ما يشير إلى إمكانية الاعتماد عليها في التحليل الإحصائي.

ورغم أن قيم الثبات الفردية تتراوح بين 0.63 و0.70، إلا أنها مقبولة بالنظر إلى الطابع الاستكشافي الأول من نوعه، وتعدد أبعاد الأداة (22 فقرة عبر 3 محاور) واختلاف الخصائص الديموغرافية للعينة، وهو ما يعد شائعا في الدراسات السلوكية والاقتصادية الاستكشافية.

**4.5. التحليل الوصفي لخصائص العينة:** يعرض الجدول رقم 4 وصف احصائي لخصائص عينة الدراسة، حيث تمثلت النتائج فيما يلي:

**جدول (4): الخصائص الديموغرافية والمهنية لعينة الدراسة**

| المتغير | الفئة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|---|
| **الفئة العمرية** | 25 – 35 سنة | 27 | %24.1 |
| | 36 – 45 سنة | 30 | %26.8 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | 46 - 55 سنة | 26 | %23.2 |
| | أكثر من 55 سنة | 29 | %25.9 |
| **المستوى التعليمي** | ابتدائي | 8 | %7.1 |
| | متوسط | 34 | %30.4 |
| | ثانوي | 28 | %25.0 |
| | جامعي | 26 | %23.2 |
| | دراسات عليا | 16 | %14.3 |
| **نوع النشاط** | تجارة عامة | 30 | %26.8 |
| | صناعة/انتاج | 28 | %25.0 |
| | مهنة حرة | 26 | %23.2 |
| | خدمات | 15 | %13.4 |
| | فلاحة | 13 | %11.6 |
| **الموقع الجغرافي** | حضري (مدينة كبيرة) | 51 | %45.5 |
| | شبه حضري | 41 | %36.6 |
| | ريفي | 20 | %17.9 |
| **سنوات الخبرة** | اقل من 3 سنوات | 20 | %17.9 |
| | 3 - 10 سنوات | 60 | %53.6 |
| | اكثر من 10 سنوات | 32 | %28.6 |

**المصدر** : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاستبيان و مخرجات SPSS v25

تظهر النتائج أن العينة متوازنة ومتنوعة ديموغرافيا ومهنيا، مع تمثيل جيد للفئات الاقتصادية النشطة، مما يعزز موثوقية التحليل، وتميزت العينة بتوزيع عمري متقارب مع هيمنة فئة 36–45 سنة، وتنوع تعليمي يشمل المستويات المتوسطة والثانوية وحضور بارز لحاملي الشهادات الجامعية والعليا، كما غطت العينة قطاعات رئيسية مثل التجارة والصناعة والمهن الحرة، مع تركّز جغرافي في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، وخبرة متوسطة بين 3–10 سنوات، ما يضمن تقييمات واقعية لتطبيقات الشمول المالي الرقمي.

### 4.5. نتائج الإحصاء الوصفي:

**1. المحور الأول: واقع تبني الشمول المالي الرقمي**: يبيّن جدول (5) نتائج التحليل الوصفي لفقرات المحور الأول، وجميعها تقع ضمن فئة "غير موافق" وفق مقياس ليكرت المعتمد، ما يعكس مستوى منخفضا من تبني ممارسات الشمول المالي الرقمي لدى أفراد العينة.

**جدول (5): نتائج الإحصاء الوصفي للمحور الاول**

| م | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الاتجاه العام |
|---|---|---|---|---|
| 1 | استخدام التطبيقات اسبوعيا | 2.339 | 0.594 | غير موافق |
| 2 | توفر اجهزة TPE وتشغيلها | 2.312 | 0.601 | غير موافق |
| 3 | تبسيط اجراءات فتح الحسابات البنكية | 2.357 | 0.669 | غير موافق |
| 4 | الراحة والكفاءة التقنية | 2.304 | 0.613 | غير موافق |
| 5 | اقبال الزبائن على الدفع البنكي | 2.250 | 0.545 | غير موافق |
| 6 | الرقمنة في حفظ السجلات | 2.312 | 0.644 | غير موافق |
| 7 | سرعة المعاملة الرقمية | 2.366 | 0.644 | غير موافق |
| | **متوسط المحور الاول** | **2.320** | **0.244** | **غير موافق** |

**المصدر** : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاستبيان و مخرجات SPSS v25

سجّل المحور متوسطا عاما منخفضا (m = 2.320) بانحراف معياري منخفض (SD = 0.244)، ما يعكس توافقا نسبيا بين أفراد العينة حول ضعف انتشار ممارسات الدفع الإلكتروني، وقد كان أدنى متوسط للفقرة المتعلقة بإقبال الزبائن على الدفع البنكي (2.250)، مما يدل على محدودية الطلب، في حين سجّلت فقرة سرعة المعاملة الرقمية أعلى متوسط (2.366) لكنها لا تزال ضمن المستوى المنخفض نفسه، هذه النتائج تؤكد ضعف تبني الشمول المالي الرقمي ميدانيا، وتدعم فرضية عدم بلوغ العتبة الرقمية الحرجة في بيئة الأعمال الجزائرية، سواء من جانب العرض أو الطلب.

**2. المحور الثاني: محددات العتبة الرقمية والمعوقات** : يُظهر جدول (6) نتائج التحليل الوصفي لفقرات المحور الثاني، وجميعها تقع ضمن فئة "موافق" وفق مقياس ليكرت الخماسي، ما يعكس إدراكا مرتفعا لدى أفراد العينة لأهمية المحددات والمعوقات المرتبطة بالتحول نحو الشمول المالي الرقمي.

**جدول (6): نتائج الإحصاء الوصفي للمحور الثاني**

| م | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الاتجاه العام |
|---|---|---|---|---|
| 1 | استقرار الانترنت شرط للتحول الرقمي | 3.991 | 0.561 | موافق |
| 2 | العمولات البنكية تثبط التوسع الرقمي | 3.911 | 0.512 | موافق |
| 3 | الثقة في الامن السيبراني | 3.795 | 0.737 | موافق |
| 4 | مخاوف الشفافية والتعقيدات الضريبية | 4.018 | 0.553 | موافق |
| 5 | الحوافز الضريبية عامل حاسم | 4.089 | 0.529 | موافق |
| 6 | البيروقراطية عائق اكبر من التقني | 3.902 | 0.569 | موافق |
| 7 | الحاجة لضمانات قانونية تحمي التاجر | 3.991 | 0.455 | موافق |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 8 | العتبة الرقمية لم تتحقق في بيئة عملي | 3.929 | 0.515 | موافق |
| | **متوسط المحور الثاني** | **3.953** | **0.299** | **موافق** |

**المصدر** : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاستبيان و مخرجات SPSS v25

سجّل المحور متوسطا عاما مرتفعا (m = 3.953) بانحراف معياري منخفض نسبيا ( SD = 0.299)، ما يعكس توافقا كبيرا بين أفراد العينة حول وجود هذه المعوقات وتأثيرها، وكان أعلى متوسط لفقرة الحوافز الضريبية كعامل حاسم (4.089)، تليها مخاوف الشفافية والتعقيدات الضريبية (4.018)، ما يبرز الدور الكبير للعوامل الجبائية في توجيه سلوك الفاعلين الاقتصاديين، وفي المقابل، سجّل أدنى متوسط لفقرة الثقة في الأمن السيبراني (3.795) لكنه ظل ضمن مستوى الموافقة، كما تشير النتائج إلى أن المعوقات المؤسسية والتنظيمية، خاصة الضريبية والبيروقراطية، تُبطئ تبني الشمول المالي الرقمي، مع وجود مفارقة سلوكية بين الرغبة في مزايا الرقمنة والتخوف من تبعاتها الرقابية.

**3. المحور الثالث: سلوكيات السيولة والاقتصاد غير الرسمي:** يُبيّن جدول (7) نتائج التحليل الوصفي لفقرات المحور الثالث، وجميعها ضمن فئة "موافق" وفق مقياس ليكرت الخماسي، ما يعكس ميلا واضحا لدى أفراد العينة نحو تفضيل التعاملات النقدية وسلوكيات السيولة المرتبطة بالاقتصاد غير الرسمي.

**جدول (7): نتائج الإحصاء الوصفي للمحور الثالث**

| م | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الاتجاه العام |
|---|---|---|---|---|
| 1 | الاحتفاظ بالنقد يمنح مرونة اكبر | 4.143 | 0.399 | موافق |
| 2 | اجراءات الفوترة ابطا من وتيرة العمل | 4.089 | 0.546 | موافق |
| 3 | التعاملات الشفهية لا تزال سائدة | 4.054 | 0.481 | موافق |
| 4 | تفضيل النقد لتجنب اخطاء البنوك | 4.009 | 0.414 | موافق |
| 5 | بدائل التمويل الرسمية ستقلص التسرب | 4.071 | 0.439 | موافق |
| 6 | المعاملات النقدية لاسباب عملية | 3.857 | 0.696 | موافق |
| 7 | الرقمنة الكاملة تحد من ادارة السيولة | 4.054 | 0.499 | موافق |
| | متوسط المحور الثالث | 4.040 | 0.282 | موافق |

**المصدر** : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاستبيان و مخرجات SPSS v25

سجّل المحور متوسطا عاما مرتفعا (m = 4.040) بانحراف معياري منخفض نسبيا ( SD = 0.282)، ما يعكس توافقا عاليا بين أفراد العينة حول هذه السلوكيات، وكان أعلى متوسط لفقرة الاحتفاظ بالنقد لإتاحة مزيد من المرونة (4.143)، فيما سجلت فقرة المعاملات النقدية لأسباب عملية أدنى متوسط (3.857) لكنها لا تزال ضمن مستوى الموافقة، وتوضح النتائج وجود ميل قوي لتفضيل

النقد، مدفوعا بالمرونة والسرعة وتفادي القيود الرسمية، مما يعكس منطقا دفاعيا عقلانيا ويعزز استمرار ممارسات الاقتصاد غير الرسمي في بيئة ذات تعقيد تنظيمي وعدم يقين.

### 5.5. تحليل التباين:

يوضح جدول (8) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حسب المتغيرات الديموغرافية والمهنية، عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)

**جدول (8) تحليل التباين ANOVA**

| المتغير التابع | المتغير المستقل | الفئات | قيمة F | p-value | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| **المحور الاول** | الفئة العمرية | 4 فئات | 2.081 | 0.107 | غير دال |
| **المحور الاول** | نوع النشاط | 5 قطاعات | 0.761 | 0.553 | غير دال |
| **المحور الثالث** | الموقع الجغرافي | حضري/شبه حضري/ريفي | 22.541 | 0.000 | دال جدا |
| **المحور الثاني** | المستوى التعليمي | 5 مستويات | 0.376 | 0.825 | غير دال |

**المصدر** : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاستبيان و مخرجات SPSS v25

أظهرت نتائج تحليل التباين أن العوامل الديموغرافية والمهنية لا تؤثر معنويا في تبني الشمول المالي الرقمي أو إدراك معوقاته، ما يدل على أن المشكلة ترتبط بعوامل هيكلية ومؤسسية عامة، في المقابل برز الموقع الجغرافي كعامل أساسي في تفسير سلوكيات السيولة بسبب تفاوت البنية التحتية الرقمية وإمكانية الوصول للخدمات المالية بين المناطق، مما يجعل الفجوة الرقمية الجغرافية من أبرز محددات التوجه نحو الاقتصاد غير الرسمي، كما بينت النتائج أن ضعف التبني الرقمي وإدراك المعوقات ظاهرتان مشتركتان بين مختلف الفئات، وهو ما يستدعي اعتماد سياسات رقمية موجهة جغرافيا بدل السياسات الموحدة.

### 6.5. العلاقة بين المحاور:

يبيّن جدول (9) نتائج تحليل الارتباط الخطي لبيرسون لقياس طبيعة العلاقة بين محاور الدراسة الثلاثة، حيث تم اختبار قوة واتجاه العلاقة عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) :

**جدول (9): نتائج تحليل الارتباط الخطي لبيرسون لقياس طبيعة العلاقة بين محاور الدراسة**

| العلاقة | معامل r | p–value | الدلالة |
|---|---|---|---|
| **المحور الاول x المحور الثاني** | 0.133 | 0.163 | غير دال |
| **المحور الاول x المحور الثالث** | 0.058- | 0.547 | غير دال |
| **المحور الثاني x المحور الثالث** | 0.701 | 0.000 | دال جدا *** |

**المصدر**: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات SPSS v25

تُظهر نتائج تحليل الارتباط غياب علاقة دالة بين تبني الشمول المالي الرقمي (المحور الأول) وسلوكيات السيولة (المحور الثالث)، ما يدعم فرضية أن الرقمنة في الجزائر لم تصل بعد إلى العتبة الحرجة للتحول السلوكي، وفي المقابل، تكشف العلاقة القوية بين المعوقات (المحور الثاني) وسلوكيات السيولة أن العوامل البنيوية والتنظيمية هي المحدد الرئيس لاستمرار هيمنة النقد، مما يبرز أهمية إصلاح البيئة المؤسسية بالتوازي مع تطوير البنية التحتية الرقمية.

**7.5. تحليل أثر الشمول المالي:** يعرض جدول (10) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر كل من الشمول المالي الرقمي(M1) ومحددات العتبة الرقمية (M2) على سلوكيات إدارة السيولة النقدية (M3)، وذلك عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) :

**جدول (10): نتائج الانحدر الخطي لاثر الشمول المالي الرقمي**

| المتغير المستقل | المتغير التابع | R2 | معامل Beta | p-value | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| الشمول الرقمي (M1) | سلوكيات السيولة (M3) | 0.003 | 0.067- | 0.547 | غير دال |
| محددات العتبة (M2) | سلوكيات السيولة (M3) | 0.491 | 0.660 | 0.000 | دال جدا *** |

**المصدر** : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاستبيان و مخرجات SPSS v25

1) **النموذج الأول:** تشير النتائج إلى غياب تأثير معنوي للشمول المالي الرقمي على سلوكيات الاحتفاظ بالنقد، حيث تبلغ القدرة التفسيرية 0.3% فقط، هذا يدل على أن استخدام الأدوات الرقمية لا يقلل بالضرورة الاعتماد على النقد في الوقت الحالي، ويعكس استقلالا نسبيا بين التبني الرقمي والسلوك النقدي، حيث يُنظر إلى الوسائل الرقمية كأداة مكمّلة لا بديل فعلي للنقد.

2) **النموذج الثاني:** يظهر النموذج تأثيرا جوهريا لمحددات العتبة الرقمية (المعوقات البنيوية والمؤسسية) على سلوكيات السيولة، مع تفسير حوالي 49.1% من التباين الكلي، وهي نسبة عالية في الدراسات السلوكية، إذ تُقابل كل زيادة بمقدار انحراف معياري واحد في إدراك المعوقات (M2) زيادة 0.66 انحراف معياري في تفضيل الاحتفاظ بالنقد (M3)، وتوضح النتائج أن العوامل المؤسسية، مثل البيروقراطية، العبء الضريبي، وضعف الضمانات القانونية، تمثل المحرك الرئيس لاستمرار هيمنة النقد.

**8.5. نتائج السؤال المفتوح: الإجراءات المقترحة لتعزيز الشمول المالي الرقمي:** يوضح جدول (11) توزيع أهم الإجراءات المقترحة من قبل أفراد العينة لتعزيز تبني الشمول المالي الرقمي:

**الجدول 11: نتائج السؤال المفتوح:**

| الرتبة | الاجراء المقترح | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|---|
| 1 | تحسين البنية التحتية الرقمية (جودة الإنترنت + أجهزةTPE ) | 30 | 26.8% |
| 2 | منح مكافآت ونقاط ولاء للتجار والمستهلكين | 28 | 25.0% |
| 3 | تخفيض العمولات البنكية إلى الصفر أو نسب رمزية | 24 | 21.4% |
| 4 | ضمانات قانونية بعدم استخدام البيانات لأغراض ضريبية عقابية | 18 | 16.1% |
| 5 | أخرى (مقترحات خاصة متنوعة) | 12 | 10.7% |
| **المجموع** | | **112** | **100%** |

**المصدر**: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات SPSS v25

تشير النتائج إلى أن أولويات تعزيز الشمول المالي الرقمي تتركز أولا على تحسين البنية التحتية الرقمية (جودة الإنترنت وأجهزة TPE) بنسبة 26.8%، تليها الحوافز الاقتصادية (25.0%)، ثم تخفيض العمولات البنكية (21.4%)، فيما جاءت الضمانات القانونية 16.1% والمقترحات الأخرى 10.7%.كما أبرزت الإجابات المفتوحة أهمية عناصر إضافية مثل تحسين تجربة المستخدم، تبسيط الإجراءات الإدارية، رفع موثوقية الخدمات، تعزيز الشفافية، وتوفير التكوين والمرافقة، ما يوضح أن التحول الرقمي يشمل جودة تصميم الخدمات وتجربة المستخدم، وليس البنية التحتية أو التكلفة فقط، وتشير النتائج إلى أن نجاح سياسات الإدماج المالي الرقمي يتطلب الانتقال من مجرد نشر التكنولوجيا إلى بناء منظومة متكاملة تجمع بين الثقة، الحوافز، والكفاءة التشغيلية.

## 6. خاتمة

انطلقت الدراسة من تساؤل حول قدرة الشمول المالي الرقمي بأبعاده (سهولة الاستخدام، الثقة، جودة الخدمات) على التأثير في سلوكيات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، وأظهرت النتائج أن هذا التأثير لا يزال محدودا وغير دال إحصائيا، بسبب عدم بلوغ العتبة الرقمية الحرجة، رغم ارتفاع مستوى الوعي مقابل ضعف الاستخدام الفعلي (M = 2.320)، بما يعكس فجوة واضحة بين الإدراك والممارسة.

وعلى مستوى الفرضيات، تحقق الفرض الرئيسي جزئيا؛ إذ ثبت ارتفاع الوعي مقابل انخفاض الاستخدام، مما يدعم فرضية الانفصال بين الوعي والسلوك، بينما رُفضت العلاقة العكسية بين الشمول الرقمي واقتصاد الظل لضعفها إحصائيا، كما برز العامل الجغرافي كمحدد رئيسي لسلوكيات السيولة، في حين لم تكن الخصائص الديموغرافية ذات تأثير معنوي، ما يؤكد الطابع البنيوي للتحول الرقمي.

وتوصلت الدراسة إلى أن العوائق الأساسية ذات طبيعة هيكلية، تتمثل في ضعف البنية التحتية الرقمية والمعوقات المؤسسية (كالعمولات، البيروقراطية، وضعف الحماية القانونية)، وهو ما يفسر استمرار تفضيل النقد، حيث تفسر هذه العوامل نحو 49.1% من تباين السلوك النقدي، مع بقاء العلاقة بين الوسائل الرقمية والنقد تكاملية لا إحلالية في المرحلة الحالية.

بناء على ذلك، **نقترح** بتبني مقاربة شاملة ترتكز على تطوير البنية التحتية وتقليص الفجوة الجغرافية، وتعزيز الثقة عبر إصلاحات مؤسسية (خفض التكاليف، تبسيط الإجراءات، تقوية الضمانات القانونية)، إلى جانب تحفيز استخدام الدفع الرقمي من خلال حوافز اقتصادية وتطبيقات ملائمة، ودعم التثقيف المالي الرقمي.

ورغم أهمية النتائج، فإن تعميمها يظل محدودا بسبب قيود منهجية، ما يستدعي دراسات مستقبلية، خاصة الطولية، وتحليل أدوات جديدة كعملة البنك المركزي الرقمية، وفي المحصلة، يظل الشمول المالي الرقمي رافعة استراتيجية لاحتواء الاقتصاد غير الرسمي، لكنه يتطلب دعما بإصلاحات هيكلية متكاملة قائمة على بنية تحتية قوية، ومؤسسات موثوقة، وحوافز اقتصادية فعالة.

## 7. الهوامش:

* يشير **مفهوم العتبة الرقمية** إلى الحدّ الأدنى من الشروط والقدرات التي يجب توفرها لدى الأفراد أو المؤسسات لكي يتمكنوا من الدخول الفعلي والفعّال إلى البيئة الرقمية والاستفادة من خدماتها، خاصة في مجالات مثل الشمول المالي الرقمي.

** **القاعدة المُتجاوَزة** تعني: القانون أو النظام الذي يتجنّبه الفاعل الاقتصادي أو يتحايل عليه عند ممارسة نشاطه خارج الإطار الرسمي.

## 8. قائمة المراجع:

1) بن عدة، أ.، ولكحل، م. (2022). مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد: رؤية الجزائر 2020-2030. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 7(1)، 418-407

2) بن سالم بلال ، والعجاج فاطمة الزهراء. (2024)، دور المصرفية المفتوحة في تحقيق الشمول المالي (تجارب دولية)، مجلة دفاتر بوادكس، 13(1)، 184-165

3) الطيبي، ع.، وتونسي، إ. (2023). متطلبات تعزيز الشمول المالي الرقمي بالجزائر في ظل جائحة كورونا. مجلة التكامل الاقتصادي، 11(1)، 45-34.

4) سعيد، ن.، وزمولي، ز. (2024). دور الخدمات المالية الرقمية في تحقيق الشمول المالي الرقمي: دراسة ميدانية. مجلة دراسات اقتصادية، 24(2)، 58-42.

5) شوشان، ف. (2025). التحول الرقمي وأثره في تعزيز الكفاءة والشفافية في إدارة المالية العامة. المجلة الجزائرية للمالية العامة، 15(1)، 500-489.

6) عمالو، ع. ج.، ومداحي، ع. (2024). دراسة قياسية لأثر تنامي ظاهرة اقتصاد الظل على العجز الميزانياتي في الجزائر خلال الفترة 2002-2022. مجلة الأبحاث الاقتصادية، 18(2)، 86-68.

7) قديري مريم.، مكيديش محمد. (2022). أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في دول شمال إفريقيا، مجلة دفاتر بوادكس، 11(1) .87-107

8) قوري يحي، ع. (2018). تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستخدام نموذج Mimic للفترة (1970-2016). مجلة أبعاد اقتصادية، 8(1)، 53-37.

9) يلولي، ط.، وقراري، ص. (2023). واقع وتحديات الشمول المالي الرقمي في الجزائر. مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، 4(1)، 716-700.

10) Asllani, A., Schneider, F., & Dell'Anno, R. (2026). Global estimates of informal economies and new insights for 152 countries (1997-2022): Using an enhanced modelling approach. Economic Analysis and Policy, 89, 721-741. https://doi.org/10.1016/j.eap.2025.11.027

11) Bellon, M., et al. (2022). Digitalization to improve tax compliance: Evidence from VAT e-invoicing in Peru. Journal of Public Economics, 210, Article 104661. https://doi.org/10.1016/j.jpubeco.2022.104661

12) Buehn, A., & Schneider, F. (2008). MIMIC models, cointegration and error correction: An application to the French shadow economy. SSRN Electronic Journal, 1-30, https://doi.org/10.2139/ssrn.1135882

13) Contini, B. (1981). Labor market segmentation and the development of the parallel economy: The Italian experience. Oxford Economic Papers, 33(3), 401-412. https://doi.org/10.1093/oxfordjournals.oep.a041515

14) Dell'Anno, R. (2023). Measuring the unobservable: Estimating informal economy by a structural equation modeling approach. International Tax and Public Finance, 30, 247-277, https://doi.org/10.1007/s10797-022-09742-0

15) Elgin, C., Kose, M. A., Ohnsorge, F., & Yu, S. (2021). Understanding informality (CEPR Discussion Paper No. 16497). Centre for Economic Policy Research; World Bank. https://cepr.org/publications/dp16497

16) Feige, E. L. (1990). Defining and estimating underground and informal economies: The new institutional economics approach. World Development, 18(7), 989-1002. https://doi.org/10.1016/0305-750X(90)90081-8

17) Frey, B. S., & Weck, H. (1983). Estimating the shadow economy: A "naive" approach. Oxford Economic Papers, 35(1), 23-44. http://www.jstor.org/stable/2662921

18) Global Partnership for Financial Inclusion. (2016). G20 high-level principles for digital financial inclusion. G20 China. https://www.gpfi.org/publications/g20-high-level-principles-digital-financial-inclusion
19) GROUPEMENT D'INTÉRÊT ÉCONOMIQUE MONÉTIQUE, wasa'il wa taqniyyat al-daf', https://giemonetique.dz/ar/cartes , retrieved 05/03/2026. (in arabic)
20) Kaufmann, D., & Kaliberda, A. (1996). Integrating the unofficial economy into the dynamics of post-socialist economies: A framework of analysis and evidence (Policy Research Working Paper No. WPS 1691). World Bank Group. http://documents.worldbank.org/curated/en/145671468771609920
21) Medina, L., & Schneider, F. (2018). Shadow economies around the world: What did we learn over the last 20 years? (IMF Working Paper No. WP/18/17). International Monetary Fund. https://doi.org/10.5089/9781484338636.001
22) NORRIS A., ET SINGER D., al-tiknoulojiya al-raqmiyya tu'azziz al-shumoul al-mali, World Bank Blogs, https://blogs.worldbank.org/ar/voices/digital-technology-is-unlocking-financial-inclusion , retrieved 02/03/2026. (in arabic)
23) PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA, qanoun raqm 23-09 al-mutadammin al-qanoun al-naqdi wa al-masrafi, al-jarida al-rasmiyya lil-jumhuriyya al-jaza'iriyya, (42), 2023. (in arabic)
24) Riaz, M., Jadoon, A., Liaqat, S., & Iqbal, M. (2024). Nexus between terrorism and shadow economy in developing countries: An empirical investigation by using structural equation models (SEMs). Journal of Asian Development Studies, 13(2), 365-383. https://doi.org/10.62345/jads.2024.13.2.30
25) Schneider, F., & Enste, D. H. (2000). Shadow economies: Size, causes, and consequences. Journal of Economic Literature, 38(1), 77-114. https://doi.org/10.1257/jel.38.1.77
26) Tanzi, V. (1983). The underground economy in the United States: Annual estimates, 1930–80. IMF Staff Papers, 30(2), 283-323. https://doi.org/10.5089/9781451946895.024.A002
27) WORLD BANK GROUP, al-shumoul al-mali, https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview , retrieved 02/03/2026. (in arabic)
28) Yunus, M. (1999). Banker to the poor: Micro-lending and the battle against world poverty. PublicAffairs. https://archive.org/details/isbn_9781891620301

## 9. ملاحق:

**Statistiques de fiabilité**

| Alpha de Cronbach | Alpha de Cronbach basé sur des éléments standardisés | Nombre d'éléments |
|---|---|---|
| ,681 | ,695 | 22 |

**Corrélations**

| | | واقع تبني الشمول المالي الرقمي (المتغير المستقل) | محددات "العتبة الرقمية" والمعوقات (متغير وسيط) | سلوكيات السيولة والاقتصاد عبر الرسمي (المتغير التابع) |
|---|---|---|---|---|
| واقع تبني الشمول المالي الرقمي (المتغير المستقل) | Corrélation de Pearson | 1 | ,133 | -,058 |
| | Sig. (bilatérale) | | ,163 | ,547 |
| | N | 112 | 112 | 112 |
| محددات "العتبة الرقمية" والمعوقات (متغير وسيط) | Corrélation de Pearson | ,133 | 1 | ,701** |
| | Sig. (bilatérale) | ,163 | | ,000 |
| | N | 112 | 112 | 112 |
| سلوكيات السيولة والاقتصاد عبر الرسمي (المتغير التابع) | Corrélation de Pearson | -,058 | ,701** | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,547 | ,000 | |
| | N | 112 | 112 | 112 |

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

**Récapitulatif des modèles**

| Modèle | R | R-deux | R-deux ajusté | Erreur standard de l'estimation |
|---|---|---|---|---|
| 1 | ,701[a] | ,491 | ,487 | ,20203 |

a. Prédicteurs : (Constante), محددات "العتبة الرقمية" والمعوقات (متغير وسيط)

**ANOVA[a]**

| Modèle | | Somme des carrés | ddl | Carré moyen | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Régression | 4,335 | 1 | 4,335 | 106,204 | ,000[b] |
| | de Student | 4,490 | 110 | ,041 | | |
| | Total | 8,825 | 111 | | | |

a. Variable dépendante : سلوكيات السيولة والاقتصاد عبر الرسمي (المتغير التابع)

b. Prédicteurs : (Constante), محددات "العتبة الرقمية" والمعوقات (متغير وسيط)

**Coefficients[a]**

| Modèle | | Coefficients non standardisés B | Coefficients non standardisés Erreur standard | Coefficients standardisés Bêta | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | (Constante) | 1,429 | ,254 | | 5,626 | ,000 |
| | محددات "العتبة الرقمية" والمعوقات (متغير وسيط) | ,660 | ,064 | ,701 | 10,306 | ,000 |

a. Variable dépendante : سلوكيات السيولة والاقتصاد عبر الرسمي (المتغير التابع)

**Récapitulatif des modèles**

| Modèle | R | R-deux | R-deux ajusté | Erreur standard de l'estimation |
|---|---|---|---|---|
| 1 | ,058[a] | ,003 | -,006 | ,28277 |

a. Prédicteurs : (Constante), واقع تبني الشمول المالي الرقمي (المتغير المستقل)

**ANOVA[a]**

| Modèle | | Somme des carrés | ddl | Carré moyen | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Régression | ,029 | 1 | ,029 | ,365 | ,547[b] |
| | de Student | 8,796 | 110 | ,080 | | |
| | Total | 8,825 | 111 | | | |

a. Variable dépendante : سلوكيات السيولة والاقتصاد عبر الرسمي (المتغير التابع)

b. Prédicteurs : (Constante), واقع تبني الشمول المالي الرقمي (المتغير المستقل)

**Coefficients[a]**

| Modèle | | Coefficients non standardisés B | Coefficients non standardisés Erreur standard | Coefficients standardisés Bêta | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | (Constante) | 4,194 | ,257 | | 16,311 | ,000 |
| | واقع تبني الشمول المالي الرقمي (المتغير المستقل) | -,067 | ,110 | -,058 | -,604 | ,547 |

a. Variable dépendante : سلوكيات السيولة والاقتصاد عبر الرسمي (المتغير التابع)